

نحو اصل
وفاكج بر
اصل

والكشيان واحد وهو ان يكون راضيا بغير امرته وقيل
محرمة واما اصله من ليس له اب ينسب اليه كولد الزنا
وولد الملائنة واما بديل الذي ينسب اليه شراب القوم واما
ناجوا فمرد من لا يكون له مروة ويفعل فعلا لا تدل على عدم مروه
واما ناكس من لا يكون على الرجمة ويفعل فعلا لا تدل على النسب
ومن يعده الناس دنيا فهو ناكس **الباب الثاني**
وهو فتوى الامام جمال الدين البزدوي رجل قال عهد كرم
كف فلان كار كاتم فهذا يمين لان العهد والنذر يمينان فصلا
كانه قال الحلف لا افعل كذا او قال قسم لا افعل كذا يكون يمينيا
ولو قال بحرمة الله لا افعل كذا هو كقوله بحق الله لان الناس
يخلفون بحق الله ولا يخلفون بحرمة الله فينبغي ان لا يكون
يمينيا عند من غير خلاف بخلاف قوله بحق الله لان قال
وحق الله يمين بقوله كانه قال والله الحق وصهنا لا يقال والله
الحمة فلا يمكن جعلها من صفاته او من اسمائه فلا يكون يمينيا
مكذرا ذكره اما بحق الله اختلف المتقدمون قال ابو محمد
لا يكون يمينيا خلافا له واما حقا اختلف المتأخرون قال
نصير يكون يمينيا وقال ابو نوره ومحمد بن سمة لا يكون يمينيا

ولو قال يا يزيد فهو يمين ذكره في الفردوس رجل حلف ان فلانا
لا يجتبه احد ان لم يعرف له صدق في الظاهر كان يارا في يمينه
لان يمينه يقع على الصادق والظاهرين ولا تعتبر من سبهما
صدقة في السر ولو قال لامرته ان خرجت من الدار بغير اذني
يستدعي الاذن في كل مرة لان حرف الباء اللصاق اما ما قاله
اذا قال لا اكرهه دستور من از خانه بيرون روي يستدعي الاذن
في كل مرة ايضا كما في العربية لانه حلف ان لا يخرج الا خروجا
موصوفا بصفة الاذن فلا بد من الاذن في كل مرة واما قول
بارفوج متى رادت فنكون ما ذونة لم ينهها عنه رجل اذعي
على اخر كذا متنا من الخطة فانكر المدعي عليه في حلف المدعي بطلاق
امرته ان بجره الاباب القاضي ويخلفه على ذلك ثم ان المدعي عليه
اقر بما اذعي واستغنى عن اليمين يكون بارا في يمينه لان الخلف
على ان يخلفه ما دام منكرا واذا اقر فقد فات الانكار وليس
مذمما كما قال الاشعري الماء الذي في هذا الكوز قاهر الماء انه
يخلف لان اليمين هناك على الشرب ولم يشرب وصهنا اليمين
على الانكار ولم يبق الانكار فلم يبق اليمين وصار كأنه حلف
مع السلطان ان يعمله بكل ادخل المدينة ثم عزل السلطان

لازم دميم
ما يناسب
بمها ببعده ثمانية اوردنا